المسلماني: الفريق السيسي لا يحكم مصر والرئيس منصور لا يفكر في الترشح للرئاسة

صورة مركبة للرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور ووزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعرب أحمد المسلماني المستشار الإعلامي للرئيس عدلي منصور عن استيائه لما يروجه كبار قادة جماعة الإخوان المسلمين بأن ثورة 30 يونيو أوقفت مسيرة الإسلام في مصر، مشيرا إلى أن الشعب المصري لم يكن كافرا قبل تولي الرئيس المعزول محمد مرسي الحكم ومن يرجون هذا أشخاص ليسوا عقلاء.

وقال المسلماني في مقابلة خاصة لبرنامج «ممكن» مع الإعلامي خيري رمضان والذي أذيع على قناة «سي.بي.سي» امس، إن الإسلام لم يدخل (مصر) مع الرئيس المعزول محمد مرسي ولم يخرج معه، وأن (الإسلام) موجود قبله وبعده، متسائلا: هل الشعب المصري كان كافرا قبل يوم 30 يونيو؟، مشيرا إلى أنه ينبغي أن يدرك هؤلاء (قادة جماعة الإخوان المسلمين) أن مرسي لم يكن رمزا للإسلام وليس هو الذي أتي به ولم يخرج الإسلام معه ولم يتضرر بعزله كرئيس لمصر بل العكس.

أشعر بالذهول عندما أشاهد الطلاب والطالبات يرتدون الزي المدرسي ويخرجون في مظاهرات لصالح الإخوان

وعن دور الفريق أول عبد الفتاح السيسي في مؤسسة الرئاسة، أوضح المسلماني أن الفريق السيسي لا يحكم مصر، والذي يحكم مصر هو الرئيس عدلي منصور، والسيسي لا يمارس أي نفوذ بما يتجاوز دوره، وكونه بالنسبة للناس بطلا فهذا تقدير الناس، لافتا إلى أن جماعة الإخوان المسلمين تردد بوجود انقلاب وأن الفريق السيسي هو من يحكم مصر وتقوم بتشويه الثورة ولديهم جدول أعمال في الغرب سخيف لترويج ذلك ولا ينبغي أن نتكلم عنه.

وبشأن ترشيح الرئيس منصور في انتخابات الرئاسة القادمة، أكد المسلماني أن الرئيس عدلي منصور لا يفكر في الترشح للرئاسة، مشيرا إلى أنه ليست لديه رغبة في البقاء في هذا الكرسي ويري أن مصر بحاجة إلى جهود كثيرة ويريد أن يصل بها إلى بر الأمان. وبسؤاله عن قلة ظهور الرئيس منصور في وسائل الإعلام، قال المسلماني إن الرئيس حريص على أن يكون تواجده بالقدر الضروري في الاعلام ولا يريد أكثر من ذلك، مشيرا إلى أنه جاء من المحكمة الدستورية وهو ابن مدرسة الحقوق والقانون والقضاء والدستور وكلها مدارس وقورة تعمل حسابا وميزانا لكل كلمة وهو رجل حذر فيما يتحدث ويعلم قيمة كل ما يقول.

وأكد أن الرئيس منصور وجوده على الصعيد السياسي قوي جدا ويقوم بالاتصال برئيس الوزراء والوزراء والمحافظين ويستقبل تقارير ويكلف بتقارير ويتابع أمورا كثيرة جدا داخل وخارج مؤسسة الرئاسة.

وأشار المسلماني إلى أن الإخوان والرئيس المعزول محمد مرسي اعترضوا على الرئيس الراحل أنور السادات ورفضوا اتفاقية «كامب ديفيد» وحينما وصلوا إلى السلطة أبقوا عليها، مشيرا إلى أن جميع الصحف الإسرائيلية اعتبرت أن ثورة 30 يونيو انقلاب وكانوا يرون أن نظام مرسي في صالح الدولة العبرية.

واعتبر المسلماني أن هناك أشخاصا لا يصلحون رؤساء لاتحاد طلابية يسعون لرئاسة مصر، مشيرا إلى أن الرئيس الذي يتصور أنه قادم من أجل «الفسحة» في قصر الاتحادية واهم، مشيرا إلى أن مصر ستنجو وستصبح دولة متقدمة وسيشهد المصريون عودة الحضارة لبلادهم.

وعن وجوده في مؤسسة الرئاسة، قال المسلماني انه وجد نفسه فجأة في قصر الاتحادية، موضحا «فجأة لقيت نفسي في الاتحادية.. وأنا فلاح من قبل ومن بعد، فلاح يتقبل أي وضع ولا يغتر به ولا يتصور أنها مغانم».

وأضاف «لقد تآكل جزء من رأسمالي الفكري بعد تعييني مستشارا إعلاميا للرئيس المؤقت، وأنني لا أتقاضى أي راتب من رئاسة الجمهورية، نافيا ما تردد على منصة رابعة وترويج قادة جماعة الإخوان المسلمين في وقت سابق، أنني أتقاضى 250 ألف جنيه نظير وظيفتي».

وعن تعليقه على مظاهرات الطلاب في الجامعات، أعرب المسلماني عن ذهوله عندما يشاهد طلاب وطالبات مدارس يرتدون الزي المدرسي وهم في مراحل التعليم المختلفة ويخروجون في مظاهرات لصالح جماعة الإخوان المسلمين، موضحا أنه عندما أسيس هذه المراحل العمرية وهم في سن المراهقة والانطلاق ويتم أخذهم إلى طريق الانفلات وأقوم بزرع الكراهية داخلهم في المجتمع فهذا معناه أنني أقوم بتدمير المستقبل.

وأضاف المسلماني أن الأزهر الشريف هو المكان الذي ينظر منه العالم إلى الإسلام، وتسييس الطلاب في مراحل التعليم الأساسي والجامعي تدمير للمجتمع، معتبرا أن هناك من يزرع الكراهية في الأعمار الصغيرة للطلاب المصريين.. وأن البعض تحول من تدمير الحاضر إلى تدمير المستقبل عن طريق الطلاب.

مستشار الرئيس المصري: الاستفتاء على الدستور بالهوية دون الحاجة لاستخراج رقم انتخابي

القاهرة ـ يو.بي.اي: قال علي عوض، مستشار الرئيس المصري للشؤون الدستورية، امس، ان التصويت في الاستفتاء على مشروع الدستور المصري سيتم ببطاقة الرقم القومي (الهوية) أو جواز السفر من دون الحاجة إلى استخراج رقم انتخابي. وأوضح عوض، في مداخلة هاتفية مع إحدى الفضائيات المصرية ان اللجنة العليا للانتخابات هي المنوط بها تحديد عدد لجان التصويت في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية، حتى نتيح الفرص لأكبر عدد من المصريين في الخارج بأن يدلوا بأصواتهم.

ومن المرتقب أن يصدر الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور غدا السبت قرارا جمهوريا بدعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع الدستور الذي انتهت لجنة الخمسين من إعداده قبل عشرة أيام.

برهامي: استمرار حكم مرسي كان خطراً على المشروع الإسلامي

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال نائب رئيس الدعوة السلفية ياسر برهامي، إنه لم يكن يتوقع أن يكون حجم السخط على حكم الرئيس السابق محمد مرسي بهذه الضخامة وبتلك الأعداد التي نزلت في 30 يونيو الماضي، مؤكدا أن استمرار حكم مرسي كان خطرا على المشروع الإسلامي في ظل الرفض الشعبي له.

وذكر برهامي ـ في مقابلة مع برنامج «ممكن» المذاع على قناة (سي بي سي) الليلة قبل الماضية ـ ان «استمرار الإخوان في الحكم كان سيؤدي الى حالة اقتتال داخلي، قائلا: «نحن لسنا أعداء للإخوان وإنما نحن ناصحون لهم»..مؤكدا أن الدعوة السلفية تعمل من خلال المحافظة على الموازنات من باب المصالح والمفاسد، بناء على حكم الدين، وأن الحزب لا يريد عودة مصر إلى ما قبل ثورة يناير.

وأشاد نائب رئيس الدعوة السلفية بدور مؤسسة الأزهر في الحفاظ على «الهوية الإسلامية» بدستور لجنة الـ 50»، واصفا موقفها بـ الرائع، مشيرا إلى أن دستور 2013 لا يفسد الأخلاق وتعديلاته أفضل من دستور 2012، الذي كتبته الجمعية التأسيسية وكان وقتها مشاركا في عضويتها.

على صعيد آخر، وصف برهامي من يقولون على أنصار الفريق أول عبدالفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي إنهم «عبيد البيادة» أو«عبيد السيسي» بأنهم «كافرون»، مشددا على حرمة هذا الأمر، سواء لو قيلت تلك العبارة أو غيرها من الطرف الآخر مثل «عبيد المرشد» أو«عبيد الأميركان»، موضحا أن العبارات السابق ذكرها تعني الشرك بالله وهو تكفير للمسلم.

وحول المرشح الذي ستدعمه الدعوة السلفية في سباق الانتخابات الرئاسية، قال برهامي إنه عند إغلاق باب الترشح للانتخابات الرئاسية سيقول الحزب مصلحة مصر مع من.

ياسر برهامي

وعن رأيه في خوض الفريق أول عبدالفتاح السيسي لهذا السباق، قال برهامي من حق السيسي الترشح للرئاسة كمواطن مصري.. وأضاف: «نحن نحب ديننا ووطننا ونحب المواطنين الذين نشترك معهم في الوطن ونحب لهم الخير، وإحنا مش كنا حلفاء ثم صرنا أعداء، وإحنا مش أعداء للإخوان إنما إحنا ناصحون ومحبون للخير لكل الناس».

مصر والسعودية توقّعان 3 اتفاقيات خاصة بمشروع الربط الكهربائي بتكلفة 1,6 مليار دولار

القاهرة ـ كونا: وقعت مصر والسعودية امس ثلاث اتفاقيات خاصة بمشروع الربط الكهربائي بين البلدين بتكلفة 1,6 مليار دولار لتصل القدرات التبادلية على شبكة الربط الثنائية خلال فترات الذروة الى ثلاثة آلاف ميغاوات.

وشهد رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي مراسم توقيع اتفاقية الربط والاتفاقية التجارية واتفاقية التشغيل الخاصة بمشروع الربط الكهربائي الثنائي بحضور وزير الكهرباء والمياه السعودي عبدالله الحصين ووزير الكهرباء الطاقة المصري أحمد إمام.

وأكد الوزير الحصين خلال مؤتمر صحافي حرص المملكة العربية السعودية على تقوية العلاقات مع مصر، مشيرا الى أن الربط الكهربائي يساهم في المشاركة في الاحتياطي من الطاقة وتبادل الطاقة في أوقات الذروة.

واشار الى أنه سيتم تبادل الطاقة في وقت الذروة في السعودية من الساعة 12 ظهرا وحتى الرابعة عصرا وفي مصر من السادسة مساء حتى العاشرة مساء «بالتوقيت المحلي لكل بلد» موضحا ان كل طرف سيتحمل الجزء الخاص به فيما سيتم تحمل تكلفة الكابل البحري مناصفة.

وقال انه تم ترتيب تمويل الربط الكهربائي من الجانبين المصري والسعودي موضحا أنه بنهاية 2014 ستتم ترسية عقود الإنشاء ومدة التنفيذ التي ستكون عامين.

من جانبه، ذكر الوزير إمام ان تنفيذ الربط الكهربائي بين مصر والسعودية سيكون بدءا من أوائل العام المقبل ليتم استكمال الربط الكامل بين البلدين في عام 2016.

ويقوم مشروع الربط الكهربائي على تبادل الطاقة الكهربائية بين البلدين لتصل القدرات التبادلية على شبكة الربط الثنائية خلال فترات الذروة إلى حوالي ثلاثة آلاف ميغاوات للاستفادة من تباين فترات ذروة الأحمال الكهربائية في مصر والسعودية.

وتهدف اتفاقية الربط إلى تحديد الالتزامات ومسؤوليات كل طرف فيما يتعلق بالتشغيل الفعال لأنظمة الشبكات التي يتم ربطها في البلدين فيما سيتولى كل طرف مسؤولية تصميم وتمويل وإنشاء وملكية المكونات الأرضية لمشروع تشغيل الربط الكهربائي داخل أراضيه حتى الساحل البحري بخليج العقبة على ان تكون تكاليف نظام كابل الربط البحري بين ضفتي خليج العقبة مناصفة بين البلدين.

وتتناول الاتفاقية التجارية أنواع التبادل وكيفية حساب تكلفة القدرة والطاقة في نوعي التبادل المتمثلة في «التبادل العيني» حيث يتم تبادل الطاقة الكهربائية بين البلدين وذلك للاستفادة من تباين فترات ذروة الأحمال الكهربائية في البلدين.

وتهدف اتفاقية التشغيل الى تحديد الالتزامات والمسؤوليات الخاصة بكل طرف فيما يتعلق بالتخطيط والإجراءات الخاصة بتشغيل مشروع الربط الكهربائي ومهام اللجان المشكلة لهذا الغرض.

الحكومة تدرس لأول مرة إقرار نظام متكامل للتأمين الصحي على الفلاحين

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن وزير الزراعة واستصلاح الأراضي د.أيمن فريد أبوحديد، ان الحكومة تدرس حاليا ولأول مرة إقرار نظام متكامل للتامين الصحي على الفلاحين بعد أن ظلوا محرومين من الانضواء تحت مظلة التأمين الصحي طوال السنوات الماضية.

وقال وزير الزراعة ـ أمس الأول إن وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الصحة تعكفان على وضع تصور نهائي لمشروع القانون الجديد تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء على أن يتم رفعه إلى المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية المؤقت لإقراره في حال الموافقة عليه في مجلس الوزراء.

وأضاف ان مشروع قانون التأمين الصحي للفلاحين الذي يجري إعداده حاليا، مكون من 11 ماده تضمن ضم الفلاح تحت مظلة التامين الصحي، مؤكدا ان الثورة بدأت تؤتي ثمارها للفلاحين وأن عجلة النهوض بالفلاح المصري اقتصاديا واجتماعيا وصحيا تحركت ولن تتوقف.

وينص مشروع القانون على أنه في حالتي المرض والحوادث يلتزم نظام التأمين الصحي الجديد بتقديم الرعاية الكاملة وجميع الخدمات العلاجية والتأهيلية التي يغطيها نظام التأمين الصحي للفلاحين والمربين داخل الجمهورية، ليحصل بذلك الفلاح لأول مرة على خدمة صحية متكاملة تؤمنه ضد الحوادث والأمراض المزمنة التي قد تعوقه عن ممارسة مهام عمله، كما يتضمن القانون إلزام الدولة بتحمل فارق التكلفة التي لا يغطيها التأمين الصحي تماما مثل عمليات زرع الكبد وغيره من الأمراض المزمنة، وتوفير الرعاية الصحية الكاملة للفلاح فترة مرضه حتى تعافيه تماما.

ويحدد مشروع القانون مصادر تمويل نظام التأمين الصحي الجديد التي تتضمن اشتراكات سنوية يتحملها المزارع المستفيد بنسبة 1٪ من دخله بحد أدنى 120 جنيها سنويا، بالإضافة إلى الاشتراكات السنوية التي تتحملها الخزانة العامة بواقع 200 جنيه سنويا عن كل فلاح أو مرب، بالإضافة إلى الإعانات والتبرعات والهبات التي تقدم لأغراض هذا النظام ويقبلها مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي.

بكار: «الإخوان» يخططون لإفساد استفتاء الدستور الجديد

القاهرة ـ وكالات: قال نادر بكار، أمين مساعد رئيس حزب النور لشؤون الإعلام، «ان الإخوان وحلفاءهم حاولوا باستماتة إفشال خارطة الطريق عقب عزل الرئيس محمد مرسي».

وأضاف بكار، خلال حواره مع الإعلامي محمود الورواري في برنامج الحدث المصري عبر قناة «العربية الحدث»: «ان الإخوان يخططون لإفساد الاستفتاء على الدستور الجديد».

وأوضح أمين مساعد رئيس حزب النور لشؤون الإعلام أن الإخوان أفسدوا عدة مؤتمرات لحزب النور كان مقررا لها مناقشة الدستور الجديد، مشددا على أن حزب النور لن ينجر لمخطط الإخوان بالتصدي لهم مباشرة في الشارع. وأكد نادر بكار أنهم ملتزمون بأقصى درجات ضبط النفس في مواجهة الاستفزازات الإخوانية، وأنه لم يحرر محضرا لما وصفهم بالسفهاء عقب محاولة الاعتداء على منزله.

ولفت بكار إلى أن حزب النور حاول لعب دور الوسيط بين الدولة والإخوان عقب عزل الرئيس محمد مرسي، مشددا على أنهم مستعدون للوساطة بين الدولة والإخوان لاجتذاب الجماعة إلى خارطة الطريق.

وأفاد بأن الأمن تصدى لمظاهرات الجامعات بقوة مفرطة الأمر الذي أدى لزيادتها بشكل أكبر، كما أن قانون التظاهر ساهم في تعقيد المشكلة الأمنية في الشارع.

وأعلن أنه مع استمرار الدراسة، وأن فكرة إيقافها غير مقبولة ولا تمثل حلا للمشكلة الحالية.

وأوضح نادر بكار أن الإخوان يدركون أنهم لن يستطيعوا تغيير الواقع الجديد لكن يحاولون إفساد المشهد القائم، لافتا إلى أن العنف الأمني يجلب التعاطف لطلاب الإخوان.

.. وتؤكد القدرة على مواجهة مخططات الفوضى

القاهرة ـ كونا: أكدت الحكومة المصرية أمس «قدرة الدولة وتصميمها على مواجهة المخططات التي تستهدف جر البلاد إلى حالة من الفوضى الشاملة واستثارة بعض الكوادر الطلابية والعمالية وفئات أخرى للاستجابة لهذا التوجه».

وشدد مجلس الوزراء المصري في بيان صحافي عقب اجتماع برئاسة د.حازم الببلاوي على القدرة على «التعامل مع كل السيناريوهات المحتملة بما يعيد الأمن ويحفظ الاستقرار في الشارع ويحمي المواطنين».

ولفت البيان الى ان الاجتماع تطرق «تفصيليا» الى الأوضاع الحالية في الجامعات وما تشهده من تطورات «مؤسفة» لا تتفق مع جوهر وأهداف العملية التعليمية.

وشدد على «اعتزام الدولة مواجهة ما يحدث من اضطرابات وعمليات تخريب وتدمير بكل قوة وحسم وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد كل من يخالف القانون ويعطل الدراسة بما يردع المخالفين للقانون ويحافظ على الأرواح ويحمي المنشآت التعليمية». ولفت كذلك الى الموافقة على النظر في إصدار قانون لإنشاء دوائر خاصة تنظر في القضايا المتعلقة بالإرهاب طبقا للمادة 86 من قانون العقوبات وما يعقبها من مواد «وذلك من أجل سرعة إصدار الأحكام وتحقيق العدالة الناجزة».

أخبار وأسرار مصرية

● **حذف دروس ياسر برهامي لمساندته الدستور:** حذف موقع «طريق الإسلام»، الخطب الدينية ودروس د.ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية، اعتراضا على موقف الدعوة السلفية وذراعها السياسية حزب النور، الموافقة على الدستور والمساندة لخارطة الطريق ومواقفها الرافضة لجماعة الإخوان المحظورة.

ورفض شيوخ وأبناء الدعوة السلفية، ما قامت به إدارة الموقع، مؤكدين أن مسؤولي الموقع أخطأوا بذلك في حق برهامي الذين يعتبرونه «أكبر مشايخ وعلماء السلفية في مصر».

يشار إلى أن موقع طريق الإسلام، من أبرز المواقع الإسلامية التي يتردد عليها الطلاب المنتمون للحركة السلفية، والإخوان، ويقدم خطبا لمشايخ الدعوة السلفية، وعلماء المسلمين.

● **قطار فائق السرعة:** أعلن د.إبراهيم الدميري وزير النقل، عن عزم الوزارة إنشاء شركة مصرية تضم رجال أعمال وبنوكا والجيش لتتولى إنشاء القطار فائق السرعة من الإسكندرية إلى أسوان، بعدد 5 محطات في الإسكندرية والجيزة وأسيوط والأقصر وأسوان.

وأضاف وزير النقل، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع اللواء أحمد القصاص محافظ الإسماعيلية، لافتتاح 3 مزلقانات بالمحافظة، انهم ينهون حاليا إجراءات تأسيس هذه الشركة من أجل أن تتولى إنشاء هذا الخط الذي يعد مشروعا قوميا.

وقال وزير النقل إن هذا القطار سيتم تسييره على خط سكة حديد جديدة سيتم إنشاؤها من الإسكندرية إلى أسوان، وان الوزارة تعكف حاليا على إعداد دراسة جدوى لهذا المشروع، لافتا إلى أن الشبكة الحالية سيتم تخصيصها لقطارات الضواحي.

● **«الجنايات» تلغي إخلاء سبيل عصام سلطان:** قررت محكمة جنايات شمال القاهرة، قبول استئناف النيابة العامة على قرار إخلاء سبيل عصام سلطان، نائب رئيس حزب الوسط، في قضية التحريض على تعذيب المواطنين برابعة العدوية، وقضت باستمرار حبسه 45 يوما على ذمة القضية.

يذكر ان محكمة جنح مستأنف مدينة نصر قد أصدرت قرارا، الثلاثاء الماضي، بإخلاء سبيل عصام سلطان في قضية التحريض على تعذيب المواطنين برابعة العدوية، وقامت النيابة بالاستئناف على ذلك القرار، وتحددت جلسة امس لنظرها في معهد أمناء الشرطة.

● **«النور»: الدستورية أخذت بكل مصادر الشريعة:** قال د.شعبان عبدالعليم عضو المجلس الرئاسي لحزب النور، إن المحكمة الدستورية العليا أخذت بجميع مقاصد ومصادر التشريع الإسلامي في تفسيرها للمادة الثانية من الدستور، مؤكدا انه لا تخوف من إلغاء المادة 219 في الدستور الجديد.

وأضاف خلال مداخلة هاتفية لبرنامج «الحياة اليوم» المذاع على قناة الحياة، أنه لا يمكن لأحد ان يزايد على موقف حزب النور بلجنة الـ 50 أو موافقته على الدستور الجديد وديباجته. وتابع عضو المجلس الرئاسي لحزب النور: «نحن في حاجة إلى مبادرة سياسية، لاحتواء الأزمة الحالية، للمرور بمصر من تلك الفترة الصعبة التي تمر بها، ونتمنى أن يشارك الجميع في بناء الدولة دون إقصاء أحد».

● **الاتحاد الأوروبي يقوم بتحسين المناطق العشوائية:** كشف السفير جيمس موران رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بمصر، امس عن برنامج تطوير 5 مناطق عشوائية بالقاهرة الكبرى بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والمناطق المستهدفة هي المطرية بمحافظة القاهرة ومنطقة بولاق بمحافظة الجيزة ومناطق قليوب وشبرا والخصوص بالقليوبية.

ووقع الاتحاد الأوروبي اتفاقا بتكلفة 20 مليون يورو مع الهيئة الألمانية للتعاون الدولي في إطار التعاون الإنمائي المصري الألماني لتنفيذ البرنامج الذي يمتد على مدى 5 سنوات يركز على تحسين الظروف المعيشية لسكان تلك المناطق. وقال السفير جيمس موران، في المؤتمر الصحافي، إن البرنامج يتماشى مع سياسة الحكومة المصرية لتحسين المناطق العشوائية ومعالجة مشكلة البطالة مع التركيز على مساعدة المرأة والشباب.. وسوف يركز البرنامج على الاحتياجات المجتمعية وسيتم الاتفاق مع المجتمع والمشاركين بما في ذلك المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص للعمل معا بروح من التعاون لتطوير هذه المناطق.

وأضاف موران أن هذا البرنامج جزء من برنامج الربيع المقدم لمصر من الاتحاد الأوروبي بتمويل قدره 90 مليون يورو والذي تم توقيعه في نهاية نوفمبر من قبل كاترين اشتون الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي ود. زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء.

وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يؤيد دور المجتمع المدني في مصر الديموقراطية وخاصة مساهمته في تطوير المناطق العشوائية.